ارتفاع جماعي للمؤشرات في أولى جلسات الأسبوع

انتقائية المحافظ المالية والتركيز على الكتل الاستثمارية أبرز تعاملات البورصة

استهل سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) تعاملات بداية الاسبوع أمس الأحد على ارتفاع مدفوع بموجات شراء انتقائي في الدقائق الاخيرة رغم حالة الحذر والانتقائية من بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية والتركيز على اسهم الكتل الاستثمارية.

وكان واضحا طوال التداول التباين على موشرات القطاعات الا ان هذه البوشيرة كانت ابرز على المؤشر الوزني مع استمرار ضعف شراء الاسهم الصغيرة المضاربية وهي اسهم (بيت الطاقة) و (السلام) و (الاستثمارات) و (بترولية) حيث باتت تجتذب السيولة فيما كانت بعض الاسهم من ذات الشريحة قد تعرضت لعمليات جني ارباح . وعلى صعيد اخبار الشركات التي تهتم بها شريحة المتعاملين في اخذ قرارات استثمارية بالبيع او الشراء فقد اعلنت شركة بورصة الكويت انه سيتم وقف التداول في شركتين هما بيت الاوراق المالية (البيت) و (رسال) اعتبارا من يوم غد في حالة عدم قيام كل منهما بعقد جمعيتها العامة التالية لانتهاء السنة المالية خلال شهرين من تاريخ موافقة الجهات الرقابية على بياناتها المالية السنوية .

مؤشرات البورصة تشهد ارتفاعا جماعي

وانشغل بعض المتعاملين باخبار شركتين ستعقدان جمعياتهما العمومية العادية و غير العادية امس و هما (الخصوصية القابضة) و (المعادن و الصناعات التحويلية) للموافقة على عدم توزيع ارباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و هو ما سينعكس على قرارات مساهمي الشركتين.

وكان لاخبار اتمام عمليات بيع على اسهم ثلاثة شركات هي (مشاريع الكويت القابضة) و (كي جي ال لوجستيك) و (مجموعة الامتياز الاستثمارية) اثر ايضا على وتيرة الاداء على هذه الاسهم .

ومن الاخبار التي راج حولها احاديث المتعاملين إستقالة الهيئة العامة للاستثمار من احد المقاعد المحددة لها في مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار (كويتية) وايضاح من شركة (بوبيان للبتروكيماويات) بخصوص معلومات جوهرية عن شركة زميلة لها يرغب مستثمرون بشراء حصص فيها وهي ايضا من الامور التي يبني عليها بعضهم قرارات بالشراء او البيع.

و في فترة المزاد (دقيقتان قبل الاغلاق) كان واضحا تعديل نحو اكثر من 9 شركات من مستوياتها السعرية على الرغم من غياب الحركة على كثير من الاسهم القيادية التي كان معظمها في مستويات متدنية حيث لم تمثل سوى 25 في المئة تقريبا من حجم القيمة النقدية على خلاف التركيز الذي طال الاسهم متدنية القيمة او التي يطلق عليها الشعبية وجلها تحت مستويات سعرية من 25ر5 الى 100 فلس.

يذكر ان المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) اغلق جلسة امس مرتفعا 11ر7 نقطة ليصل إلى مستوى 5422ر39 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 6ر8 مليون دينار تمت عبر 1991 صفقة نقدية وكمية اسهم بلغت 82ر8 مليون سهم.

«سبائك الكويت»: الذهب يستفيد من سلبية الاقتصاد العالمي ويرتفع 30 دولاراً للأونصة

قالت شركة (سبائك الكويت) لتجارة المعادن الثمينة إن أسعار الذهب ارتفعت بنهاية تعاملات الأسبوع الماضي بمقدار 30 دولارا للأونصة الواحدة مستفيدة من حالة الفوضى والسلبية التي تسود الاقتصاد العالمي وضعف سعر الدولار الأمريكي.

وأضافت (سبائك الكويت) في تقريرها أن هناك عدة عوامل وراء ارتفاع أسعار الذهب لمستوى 1279 دولارا ومنها تردد مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الامريكي) في تحريك أسعار الفائدة فضلا عن عودة قوة الشراء لأسواق المشغولات الذهبية وصناديق الاستثمار.

وذكرت أن ضمن هذه العوامل أيضا تحول أكبر صناديق التقاعد الأمريكية بنسب كبيرة للاستثمار في الذهب واستمرار البنوك المركزية في الاحتياط بالذهب.

وأوضحت أن مجلس الذهب العالمي يتوقع أن تصل مشتريات البنوك المركزية من الذهب خلال العام الحالي إلى 600 طن مشيرة إلى مراهنة الأسواق على عودة الهند ودول شرق آسيا إلى قوتها السابقة في الشراء والتي بلغت خلال 2016 أكثر من 960 طنا.

وأشارت إلى أن الذهب استفاد أيضا من البيانات السلبية لأسواق العمل الأمريكي في الاسابيع الماضية حيث ارتفع من 1235 دولارا للأونصة ليلامس اعلى مستوى له الجمعة الماضي بنحو 1279 دولارا.

وتوقعت (سبائك الكويت) بلوغ أسعار الذهب حاجز ال1286 او 1289 دولارا للأونصة الواحدة خلال الأيام المقبلة حال تحفظ (الفيدرالي الأمريكي) عن الافصاح عن تاريخ تحريك اسعار الفائدة.

وحول اداء معدن الفضة قالت الشركة إنه صاحب الذهب في اتجاه الصعود منذ بداية الاسبوع وكسر مقاومة ال17 دولارا ومقاومة 17ر20 دولار حيث استقر فوق مستوى 17ر30 دولار بفارق 76 سنتا عن اسعار الافتتاح.

وأوضحت أن جميع التوقعات تصب في صالح صعود معدن الفضة على المدين المتوسط والبعيد نظرا لارتفاع الطلب الصناعي عليه بالاسواق المحلية لافتة إلى أن التداولات الالكترونية ستكون المؤثر الأكبر في تداولات المعدن على المدى القصير.

وأضافت أن الكثير من المستثمرين توجهوا إلى المضاربة على المعدن الأبيض نظرا لحده الحركة الأسبوعية متوقعة أن تتجاوز أسعاره ال18 دولارا خلال الربع الثالث من هذا العام.

وذكرت (سبائك الكويت) أن بقية المعادن الثمينة اتجهت نحو الهبوط منذ بداية الأسبوع متأثرة بضعف الطلب واحجام الكثير من المستثمرين عن التداول عليها انتظارا لقرارات (الفيدرالي الأمريكي) المتوقعة منتصف الشهر الجاري.

وأفادت بأن أسعار معدن البلاديوم هبطت بنحو 14 دولارا عند اغلاق تعاملات الأسبوع الماضي ليبلغ مستوى 545 دولارا فيما استقر معدن البلاتنيوم عند مستوى 995 دولارا بفارق دولار واحد عن سعر افتتاحه بداية الاسبوع.

وأشارت إلى أن أسواق الذهب المحلي اتسمت بالهدوء في بداية الأسبوع متأثرة بتبعات صعود الأسعار فضلا عن انشغال الكثير في الاحتفال بقدوم شهر رمضان المبارك لافتة إلى أن الانتعاشة ظهرت في الاسواق بنهاية تعاملات الاسبوع الماضي رغم ارتفاع الاسعار إذ تجاوز سعر كيلو الذهب الخام 12400 دينار كويتي.

أسعار الذهب ترتفع

كنتيجة لخروقات البيانات خلال الخمس سنوات الماضية

«جيمالتو»: الشركات في الشرق الأوسط خسرت ما يزيد عن مليون دولار

أصدرت شركة 'جيمالتو' -الرائدة عالمياً في ميدان الأمن الرقمي (رمزها في مؤشر 'يورونكست': GTO NL0000400653) -النسخة الثالثة من تقريرها السنوي «مؤشر الثقة في أمن البيانات»، والذي كشف عن نتائج عديدة كان من أبرزها الإشارة إلى أن معظم الشركات ما زالت ترى في تكنولوجيا الأمن المحيطي الأساسية وسيلة فعالة لحماية البيانات من الخرق، وذلك رغم تزايد عدد الخروقات الأمنية وتعرّض أكثر من 3.9 مليار من سجلات البيانات للسرقة أو الفقدان منذ عام 2013.

وتم إعداد التقرير بناءً على دراسة استقصائية شارك فيها 1,100 من صانعي القرار في قطاع تكنولوجيا المعلومات العالمي، بما يشمل 50 من المقيمين في الشرق الأوسط، والذين أشار 94% منهم إلى أن أنظمة الأمن المحيطي التي يعتمدونها (الجدران النارية، وأنظمة كشف وحماية الإختراق، ومضادات الفيروسات، وفلترة المحتوى، وأنظمة كشف النشاطات المريبة، وغيرها) كانت فعالة في حماية شبكاتهم من أي استخدام غير مصرّح به. وبالمقابل، قال 54% من المشمولين بالدراسة في المنطقة بأنهم عانوا من خروقات في أنظمة الأمن المحيطي على مدى الأشهر الإثني عشر الماضية، علماً أن 60% منهم يعتقدون بأنه من الممكن أن تتعرض شبكاتهم لاختراقات، مع إفادة 36% منهم بأن المستخدمين غير المصرّح بهم قد يتمكنون من ولوج الشبكة بكاملها في حال حدوث خرق للبيانات.

كما بيّن التقرير بأن الشركات الشرق أوسطية تعرّضت على مدى السنتين الخمس الماضية لخسائر مالية إجمالية بقيمة تقارب 1,493,590 دولار أمريكي كنتيجة لخروقات في محيطات أنظمتها، وبالتالي بلغ متوسط تكلفة اكتشاف وإصلاح هذه الخروقات نحو 35,232,000 دولار إمريكي تقريباً. كما عانت الشركات من عواقب أخرى مثل التأخر في توفير المنتجات والخدمات إلى الأسواق (56%)، وانخفاض معدل ثقة العملاء (38%)، فضلاً عن خسارة الفرص الجديدة أو المجزية لمزاولة الأعمال (32%)، واللافت أن الشركات رغم هذه الخروقات ما زالت تواصل الاستثمار في أنظمة الأمن المحيطي بدلاً من التركيز على حماية البيانات.

وقال سيباستيان بافي، المدير الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لشؤون حماية الهوية والبيانات لدى 'جيمالتو': «يعكس هذا البحث الفجوة الحقيقية الكبيرة بين التصورات والواقع عندما يتعلق الأمر بمدى فعالية أنظمة الأمن المحيطي؛ ففي حين ولت أيام استراتيجيات الوقاية من الخروقات، غير أن الكثير من شركات تكنولوجيا المعلومات لا تزال مصرّة على مواصلة الارتكاز إلى أنظمة الأمن المحيطي كأساس لاستراتيجياتها الأمنية، بينما في الواقع لا بد لمتخصصي تكنولوجيا المعلومات من أن ينتقلوا محور تركيزهم إلى قبول الخروقات بدلاً من الوقاية منها، وذلك مع إيلاء مزيد من الاهتمام لتأمين هذه الخروقات عبر حماية البيانات والمستخدمين الذين يتمتعون بإمكانية الولوج إليها».

حول تطبيق معايير الأمن في إصدار الشيكات

«وربة» يلتزم بتعليمات البنك المركزي

حرصا منه على إبقاء عملائه على تواصل واطلاع حول آخر القرارات المتعلقة بالتعاملات المصرفية بدافع الشفافية في التعامل وحفاظا على مصالح عملائه، أعلن بنك وربة، البنك الأسرع نموا في الكويت والذي يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق مستويات محلية وعالمية، عن التزامه بتطبيق تعليمات البنك المركزي في الكويت حول التوقف عن قبول استلام وتحرير الشيكات الصادرة بالدينار الكويتي الغير مطابقة للمقاييس والمعايير الأمنية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

وأوضح بنك وربة انه بناء على ما ذكر، فانه سوف يتم عدم قبول الشيكات غير المطابقة للمواصفات والمعايير الأمنية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي في أي من فروعه، داعيا كافة عملائه الى زيارة فروع بنك وربة لاستلام الشيكات الجديدة.

كما اكدت مصادر بنك وربة التقيد التام بالتعليمات الخاصة بإصدار الشيكات الجديدة والمطابقة للمعايير من خلال نظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات والذي قلص فترة تحصيل هذه الشيكات من 3 أيام الى التحصيل بنفس اليوم لبعض الحالات أو في يوم العمل التالي لحالات أخرى.

وتتضمن المعايير الأمنية لإصدار الشيكات الجديدة ضرورة الحفاظ على خط الحبر المغنط والموجود أسفل الشيك، تجنب الكتابة أو التوقيع على خط الحبر المغنط الموجود أسفل الشيك، الاحتفاظ بالشيكات بحالة جيدة وتجنب طيّها أو اتلافها أو تدبيسها أو تمزيقها، تجنب الاحتفاظ بالشيكات في أماكن معرضة للشمس أو الحرارة العالية مما قد يعرضها للتلف وبالتالي تصبح غير مقبولة من الجهات المختصة، التأكد من توفر القيمة المالية المطلوبة قبل اصدار الشيكات حيث ان الشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد قد تؤدي الى المقاضاة الجنائية، إلى جانب إمكانية الإدراج في قائمة بنك الكويت المركزي الخاصة بنظام الحصر المركزي لعملاء الشيكات المرتجعة، وما يستتبعها من عقوبات.

وأضافت مصادر البنك أن بنك وربة حريص على تثقيف عملائه حول آخر المستجدات المتعلقة بالعمليات المصرفية والصادرة عن البنك المركزي في الكويت، حرصا منه على تجنيبهم اية مواقف غير محيدة ولكي يكون دائما على اطلاع حول التعليمات الرسمية في القطاع المصرفي التي تضمن الأمن والثقة لتعاملاتهم.

عمومية «طيبة» توافق على الانسحاب الاختياري من البورصة

فيرينيس أكوا أكسجين، أحد مشروعات «طيبة»

وافقت الجمعية العامة العادية لشركة طيبة الكويتية القابضة (TAIBA)، على الإنسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية.

وقالت الشركة في بيان للبورصة أمس، إن الجمعية وافقت أيضا على استقطاع 10% من الأرباح للاحتياطي القانوني.

كما ناقشت الجمعية أيضا البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، ووافقت على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات.

وأشارت الشركة إلى أن الجمعية وافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

وحققت الشركة أرباح 1.14 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2015، مقابل خسائر قدرها 627.9 ألف دينار لنفس الفترة من عام 2014.

4 أكتوبر.. النظر في دعوى «المال» ضد «المزايا للاتصالات»

قالت شركة المال للاستثمار (ALMAL)، إنه تم تأجيل النظر في الدعوى رقم 7903/ 2014 ضد شركة المزايا للاتصالات - عملاء سامي كاظم، إلى جلسة 10 أكتوبر 2016؛ للإعلان في مواجهة النيابة.

وأضافت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أن موضوع الدعوى هو ندب خبير للمطالبة بمبلغ 27 مليون دولار.

وأشارت "المال" في البيان إلى أنه لا يوجد أي أثر للحكم عليه؛ انتظارا لاستمرار القضية أمام المحكمة.

وحققت الشركة خسائر في الربع الأول من العام الجاري 5.34 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 137.47 ألف دينار للفترة ذاتها من العام الماضي

واستقر سهم المال خلال الساعة الأولى من تداولات أمس، عند سعر 27.5 فلس، بأحجام تداول بلغت 2.5 مليون سهم، وقيم نحو 67 مليون دينار.